

## تحقيق المرويات من الأخبار والأشعار عند (محمود محمد شاكر)

محمود ابراهيم محمد محمود

**توطئة**  
توقف أبو فهر طويلا أمام الشعر العربي وأعاد قراءته قراءة دقيقة متأنية تتوقف عند معانيه الخفية الخاصة ، فنجده يقول عن هذه القراءة ، واصفاً لنا حاله مع هذا الشعر العربي : « ويومئذ طويت كل نفسي على عزيمة حذاء ماضية ، أن أبدأ وحيداً منفرداً رحلة طويلة جداً ، وبعيدة جداً ، وشاقة جداً ، بدأت بإعادة قراءة الشعر العربي كله ، أو ما وقع تحت يدي منه يومئذ على الأصح ، قراءة طويلة الأناة عند كل لفظ ومعنى ، كأني أقلبهما بعقلي وأروهما بقلبي ، وأجسهما جساً ببصري وببصيرتي ، وكأني أريد أن أتحسسهما بيدي ، وأستنشي ما يفوح منهما بأنفي ، وأستمع دبيب الخفي فيهما بأذني ثم أتدوقهما بعقلي وقلبي وببصيرتي وأنا ملي وأنفي وسمعي ولساني كأني أطلب فيهما خبيئاً قد أخفاه الشاعر بفنه الماكرو براعته ، وأتدسس الى دفين قد سقط من الشاعر عفواً أو سهواً تحت نظم كلماته ومعانيه دون قصد منه أو تعمد أو إرادة... اكتسبت يومئذ بعض الخبرة بلغة «الشعر» وبفن الشعراء وبراعاتهم »<sup>(١)</sup>.

هذا وصف دقيق لكيفية قراءته للشعر واهتمامه به ، وكان هذا التذوق في مرحلة مبكرة من حياة أبي فهر ، « وقراءة العمل الشعري على هذا النحو ليست مرادفة للمطالعة العجلى التي يقصد بها الى مجرد المتعة العابرة أو الاستطراف

أو التسلية ، كما أنها لا تعني استقبال ذلك العمل استقبالا تلقائياً نابعاً من الذوق الشخصي وحده ، بل إنها - على العكس من ذلك - تقتضي جهداً دؤوباً في اكتناه علاقاته الايقاعية والتركيبية والتصويرية ثم في محاولة النفاذ من هذه العلاقات الى إيماءاتها النفسية والفكرية ، ومن ثم ترتقي عملية القراءة - عند مرحلة من المراحل - الى مستوى النظر المنهجي المنظم ، أو « فن تمييز الأساليب » وهو عصب من أعصاب الدرس الحديث <sup>(٢)</sup> ، فعن طريق هذه القراءة المتأنية للعمل الشعري استطاع أن يرى الفرق بين إبداع الشعراء ، وأن يميز بين أساليبهم ، حيث صرح بذلك ، فقال : « بهذا التذوق المتتابع الذي ألفته ، صار لكل شعر عندي مذاق وطعم وشذا ورائحة ، وصار مذاق الشعر الجاهلي وطعمه وشذاه ورائحته بيتاً عندي ، بل صارت تميز بعض من بعض دالاً يدلني على أصحابه » <sup>(٣)</sup> وهذه هي الغاية العظمى من تذوق الفن الشعري . ودارس الشعر العربي ، عليه أن يراعي أن هذا الشعر « وليد بيئة ، ونبت كيان ، وله قِيَمُهُ وأنماطه ، وجرى بمن يتصدى لدراسته ، أن يقف عليه أولاً ، وقوف المدرك المثبت المتأمل ، من غير أن يأخذ بلبه بريق المصطلحات ، . . . ويوم أن ننأى عن التبعية الفكرية ، والانسياق الثقافي في غير ما تقوقع أو إحجام سيكون لنا المنهج القويم ، والنظر الثاقب ، والفكر الحر » <sup>(٤)</sup> .

هذا ما ظهر عند أبي فهر عندما تناول هذا الشعر بالتذوق والدرس ، لكنه لم يكن - في الغالب - يهتم بنشر آرائه حول هذا الشعر ، مكتفياً بتذوقه وحده بسين أرفف مكتبته ، وبما يبيده من آراء - تتصل باللغة والشعر ومعانيها - في حواشي الكتب التي حققها ، وفي ثنايا بعض المقالات .

كان من المرات القليلة التي فارق فيها صاحبنا عزلته - في القراءة والتذوق وحده - ما قام به من دراسة موسعة <sup>(٥)</sup> حول قصيدة جاهلية ، قد اختلف في نسبتها اختلافاً كبيراً منذ القديم ، ولقد أبان في هذه الدراسة عن منهجه في تناول الشعر تحقيقاً وتذوقاً وفهماً وإفهاماً وفي دراسته تلك يُظهر لنا منهجاً رحباً ، يتسع ليشمل حقولاً مختلفة من البحث والدراسة الأدبية والنقدية ، قد تناول فيها قضايا مختلفة من اللغة والشعر ، ومطلع القصيدة كما كتبها :

إِنَّ بِالشَّعْبِ الَّذِي دُونَ سَلْعٍ لَقَتَيْلًا ، دَمَهُ مَا يُطَلُّ

## ● أصول المنهج :

وقبل أن يتناول أبيات هذه القصيدة، قام بتحقيق نصها ونسبتها، وذكر أصول منهجه في مثل هذا التحقيق للنوع المختلف فيه من الشعر العربي، ويهمنا أولاً أن نتعرف صفة هذه الأصول التي اعتمدها في تحقيق هذه القصيدة والتي يتطلبها كل بحث يحتاج إلى تحقيق نسبة نص ما .

أول هذه الأصول التي ذكرها : « الاستقراء والتتبع » ، لتحقيق المرويات من الأخبار والأشعار ، التي تعتمد عليها الدراسة فيما بعد .

ولهذا الاستقراء شروط ، يقول عنها : « فإذا كان الاستقراء والتتبع شرطاً لازماً لا فكاك منه ، فإنه لا يعني شيئاً إذا اعتمد على مجرد إثبات فروق الاختلاف ، بل لا بد من التحري والتثبت في سبيل تحليل هذه الفروق تعليلاً يعتمد على المراجعة لمعاني الشعر ولمقاصد الشعراء ، ولاختلافهم في ذلك واتفاقهم ، مع الحرص على كشف أسباب الاختلاف والاتفاق ، ومع الدقة التامة والافادة والنظر في اختلاف ترتيب الأبيات . . . »<sup>(٦)</sup> فهنا يضع شروطاً ملزمة لتطبيق هذا الأصل في المنهج .

وقد ذكر أحد النقاد هذا الأصل وصنفه تحت ما أسماه « بنظرية الفنون الأدبية » ووضع قيمته في الدراسة فقال : « ولكن الاستقراء » الذي تمتاز به نظرية « الفنون الأدبية » سيضطر الدارس أن لا يولي وجهه قبل هؤلاء الذين عرفناهم أعلام الأدب العربي فحسب ، ولكنه سيدرس تطور الفن الأدبي ونقلته عند كل الأدباء : مغمورهم ومشهورهم ، فيلمح كل الألوان التي صبغته ، والظلال التي تعاقت عليه »<sup>(٧)</sup> لكنه لم يذكر لنا شروط هذا الاستقصاء وطبيعته حتى يمكن الاستفادة منه في مجال الدراسة الأدبية - استفادة كاملة .

لكن أبا فهر ذكر هذا الأصل ، بصفته أصلاً من أصول الدراسة والبحث قرنه بعمل آخر يكمله ويوجهه ، وهو القدرة على التدقيق للمادة المستقصاة التي قام الباحث بجمعها والقدرة أيضاً على وضع كل رواية ، أو خبر أو معنى شعري في مكانه من الدراسة .

وهذا التدقيق أو التصنيف المقرنان بعملية الاستقصاء ، يتطلبان من الدارس روافد ثقافية متنوعة ، وعقلية واعية حافظة ودربة في النقد ، وخبرة بفن الأدب وجوهره ، حتى يسلم له هذا الأصل في المنهج ، والا صار عمله ألياً لا حياة فيه ، ولا نفع من ورائه للدراسة الأدبية .

### الأصل الثاني :

الذي أشار إليه في دراسته . « الترتيب التاريخي » سواء كان ذلك الترتيب للكتب المكتوبة في موضوع ، أم الترتيب لنسخ كل كتاب اذا تعددت واختلفت رواياتها يقول عنه : « ومن أهم الشروط التي يسرع الدارس الى اغفالها ، فرحاً بكثرة ما جمع وحشد ، هو « الترتيب التاريخي » للكتب التي استخرج منها هذه الروايات ، ثم غفلته بعد عن الترتيب التاريخي لما يتييسر له من نسخ كل كتاب ، ثم ترك التفتن لما يمكن أن يكون دخل على أصول هذه الكتب في نسخها المختلفة من زيادة أو نقص أو اختلاف » (٨) .

### الأصل الثالث :

هو « تزيف الاسناد » ، واستنباط علل وضع الأخبار على الرواة وعلى غير الرواة . يقول عنه « وهو أصل عظيم من أصول المنهج ، أو من أصول منهجي على الأقل ، الا أن الاقتصار عليه لا يكاد يضمن حل المشكلات التي تعرض في هذا الاختلاف المتفاقم في النسبة بين الجاهلية والاسلام » (٩) .

### الأصل الرابع :

« الجرح والتعديل للرواة » . وهذا أصل من أصل المحدثين ، ولقد استفاد منه الأدباء والنقاد قديماً في مجال الدراسة الأدبية ، وحاول أبو فهر الافادة منه أيضاً في مجال تحقيق نسبة القصيدة ، وتحقيق الأخبار المروية ، وقد عرف هذا الأصل بأوله : « وهو تعديل الرواة أو تجريهم ، فحسب أن يكون حقاً ، بل انه لحق أن نأخذ أنفسنا بالثقة في أمر كل مخبر لنا بخير ، شعراً كان أو غير شعر ، فلا نفارق الاحتياط والشك وسوء الظن ، حتى يتجلى لنا أمر المخبر ، أهو للثقة أهل أم هو الظنين المتهم ؟ » (١٠) .

إنه يلتزم الشك والاحتياط خشية الوقوع في الخلط أو الوهم ، وهذا الأصل قد ظهر جلياً في دراسته حول نسبة القصيدة ، وحال روااتها ، وطبقه بطريقة دقيقة على الرواة وأصحاب الكتب التي تناولت شيئاً من هذه القصيدة بالنقد أو الرواية .

ولهذا الأصل المنهجي مجالان يظهر فيهما :

**الأول :** يُطبق على الرواة وأصحاب المؤلفات .

**الثاني :** على المادة المروية من شعراً أو غيرهما :

فأما المجال الأول ؛ وهو تطبيقه على حال الرواي والمؤلفين ، فقد أظهر أبو فهر براعة جلية ، في التعامل مع هؤلاء ، وبخاصة فيما يتصل بأمر رواية هذه القصيدة ، وحاول أن يتحرى حقيقة نسبتها ، حيث إن القصيدة التي بين أيدينا قد اختلف في نسبتها قديماً بين العلماء والرواة ، فنجدهم لم يستقروا على صاحب واحد لها ، وأيضاً لم يستقروا على زمنها أهى إسلامية أم جاهلية ؟ ، وهي قضية شائكة وحري بمن يتعرض لها - وبخاصة من المحدثين - أن يكون قد أوتي قدراً كبيراً من الثقافة والخبرة بعلم الرواية وصناعة الشعر ، حتى يتسنى له السير في مثل هذه الطريق الوعرة الشائكة من البحث وقد توفر كل هذا لأبي فهر فألقى بنفسه في حلقة هذا الاختلاف ، وحاول بمنهجه أن يفصل في أمر نسبتها ، وإزاحة الستار عن الشك الذي اكتنفها ، حتى قال في نهاية بحثه عن هذه القصيدة : «إنها قصيدة جاهلية لا ريب في ذلك»<sup>(١١)</sup>.

لكن كيف خلص له هذا القول ، وقطع به ؟ للإجابة عن هذا التساؤل علينا أن نعرض لأهم نقاط منهجه في ذلك .

كان أول ما قام به ، أن ذكر صفة الرواية ، وحال الرواة في العصور التي سبقت عهد التدوين ، كان ذلك في إيجاز شديد ، ثم علق على هذه الصفة قائلاً : «وصفة هذه الرواية التي استقرت ، ينبغي أن تكون واضحة كل الوضوح ، حتى لا تقع في الحيرة عند البحث عن المنهج العلمي الذي ينبغي اتباعه في أمر الشعر القديم كله . فالقصيدة الواحدة - مثلاً - قد رواها عدد مختلف من العلماء الرواة القدماء ، عن رواة مختلفين من رواة البادية في أماكن مختلفة من بلاد العرب ، وفي

أحوال يختلف بعضها عن بعض . فاذا قدرنا هذه العوارض ، لم نجد مناصاً من أن يلحق هذه القصيدة ضرب أو ضروب من الاختلاف» (١٢) .  
إذن معرفة هذه العوارض مهم جداً عنده ، حتى يكون الدارس على بينة من أمره عندما يتعرض لتحقيق نسبة قصيدة جاهلية أو غيرها .

### تحقيق نسبة القصيدة :

وفي ضوء الاعتبارات السابقة شرع في تحقيق القصيدة التي بين أيدينا وأولها - كما ذكرت آنفاً : -

إِنَّ بِالشَّعْبِ الَّذِي دُونَ سَلْعٍ لَقَتِيلًا دَمُهُ مَا يُطْلُ

وقد كتبها كاملة في عديدين من المجلدات ( ١٤٨ ، ١٥٠ ) ١٩٦٩ م .  
بدأ بجمع رواياتها وروايات الذين رووها أو رووا شيئاً منها ، وذكر صفة كل رواية ، ثم رتب الرواة ترتيباً تاريخياً ذا كراً سنة الوفاة لكل منهم : ثم قسمهم الى خمسة أقسام كالآتي :

### القسم الأول :

- ١ - من جرّد نسبتها الى تأبط شراً : أبو تمام ، وتبعه الجوهري .
- ٢ - من ردّد في نسبتها الى تأبط شراً ؛ على وجه الابهام الجاحظ في الحيوان ( ٦٨ : ٣ ، ١ : ١٨٢ ) .
- ٣ - من ردّد في نسبتها الى تأبط شراً ، أو الى غيره ، مصرحاً باسمه : ابن دريد في الجمهرة ( ١ : ٦٩ ) ، والبكري في كتابه اللآلئ ( ص : ٩١٩ ) .

### القسم الثاني :

- ٤ - من نسبها الى « ابن أخت تأبط شراً ، بلا بيان عن اسمه : الجاحظ في إحدى نسخ الحيوان ، وابن عبد ربه في العقد الفريد ( ٣ : ٢٩٨ ، ٥ : ٣٤٥ ) .
- ٥ - من نسبها الى « ابن أخت تأبط شراً » ، وزعم أنه « الهجال بن امرئ القيس الباهلي » ، وهو أقدم العلماء جميعاً ، ابن هشام في كتابه « التيجان » .
- ٦ - من نسبها الى ابن أخت تأبط شراً ، وزعم أنه « خفاف بن نضلة » البكري الأندلسي أيضاً .

٧ - من نسبها الى ابن أخت تأبط شرأ ، وزعم أنه الشنفرى : «ابن دريد» فيما نقله عنه صاحب اللسان مادة (خلد) وابن بري في حاشيته على صحاح الجوهري فيما نقله عنه صاحب لسان العرب مادة ( سلع ) والبغدادى في الخزانة ( ٣ : ٥٣٢ ، بولاق ) .

### القسم الثالث :

٨ - من جرّد نسبتها الى الشنفرى صاحب الأغاني ( ٦ : ٨٦ ) ولم يذكرها في ترجمته .

٩ - من ردد في نسبتها الى « الشنفرى » أو الى غيره ابن دريد في الجمهرة ( ٣ : ٢٧٢ ) ، والبكري كما في رقم ٣ .

### القسم الرابع :

١٠ - من نسبتها الى العدوانى : ابن دريد كما في (٩) .

### القسم الخامس :

١١ - من نسبها الى « خلف الأحمر » وزعم أنه نحلها «ابن أخت تأبط شرأ ، أقدمهم ابن قتيبة في الشعر والشعراء «ص: ٧٦٥» ، وابن عبد ربه في العقد ( ٥ : ٣٠٧ ) ، والقفطى في انباه الرواة ( ١ : ٣٤٨ ، ٣٤٩ ) .

١٢ - من ردد في نسبتها الى خلف الأحمر بن دريد كما في (٩) وابن عبد ربه والبكري .

وبعد أن ذكر هذا التصنيف المرتب ، علّق بقوله : وهذه النصوص المختلفة التي حاولت اختصارها وترتيبها من أصعب ضرب وجدته من ضروب الاختلاف في نسبة شعر الى صاحبه . وتخليص نسبتها الى واحد منهم ، أمر شاق ، قد اختلف فيه المحدثون ، وسلك بعضهم الى ترجيح رأيه مسلماً لا يستقيم كل الاستقامة . « (١٣) .

وفيما مضى نقله عن أبي فهر يظهر لنا أصلاً من أصول منهجه التي ذكرها ، وهما الاستقصاء والتتبع ، ثم « الترتيب التاريخي » لهذه المادة المجموعة . وبعد أن فرغ من تطبيق هذين الأصلين ، رجع مرة أخرى لينظر في أمر هؤلاء الرواة

والعلماء الذين جاءتنا القصيدة عن طريقهم ، فنظر في حال أقدم هؤلاء جميعاً ، وهو ابن هشام وكتابه « التيجان » ووضع ابن هشام وكتابه « تحت الأصل الرابع من المنهج الذي سبق ذكره ، فأنتهى به التحقيق في أمره الى أن كتاب التيجان ، « فيه خلط كثير واضح ، وليس في كتب الثقات ما يؤيده وفيه آفات عظيمة ، وأخباره لا يطمئن اليها أحد من أهل العلم . والشعر الذي فيه خليط فاسد جداً ... وابن هشام نفسه كان قليل العلم بالشعر » (١٤) فهنا يظهر أصل الشك في الأخبار وعدم الاطمئنان الى المرويات التي لا سند لها ، ويظهر فيه كيفية استخدام أصل « الجرح والتعديل » وهذا الأصل عمدة علم « مصطلح الحديث » . ثم يرد ما نسبته أبو تمام ، عندما جرّد نسبة القصيدة الى « تأبط شراً » في كتابه « الحماسة » ، يقول أبو فهر عن فعله ، ويعلل لعدم قبوله له : « وكان هم أبي تمام في الحماسة اختيار جيد الشعر لمعانية وألفاظه ، ولم يكن من همه تحقيق النسبة ... يؤيد استقراء ما جاء في سائر كتاب الحماسة وما جاء في كتاب « الوحشيات له أيضاً ، من قلة الاحتفال بتحقيق النسبة » ، فهذا وجه من النظر .

ويواصل التحري والتفتيش عن حال بقية الرواة فيتعرض لحال « دعبل بن علي الخزاعي الشاعر » وينظر في أحواله وصفاته ، ويراجع أخباره في كتب التراجم ، فيرى أن فيه صفات رديئة قد تسقط روايته جملة ، ولكنه يقول : « ومع قبح هذه الصفات ، فانها لا توجب ، على وجه القطع ، طعنًا مسقطاً لرواية ما يروى من الأخبار عن معاصر له ، وان كانت توجب الحذر .

ولكنه يرى أن هناك سبباً آخر ، يوجب ترجيح اسقاط روايته ، وهو الكذب والوضع اللذان عرف بهما ، ويوضح لنا هذا السبب بقوله : « أما ما يوجب ترجيح اسقاط روايته أو تقصي العلة والفساد في هذه الرواية ، فهو شيء آخر ، كالذي رواه الصولي في كتابه ( أخبار أبي تمام ، ص : ٦١ ) قال : « وبعد أن نقل عنه أبو فهر خبرين قال : « فالخبر الأول ، كما ترى ، دال على أن دعبلاً » كان لا يتخرج من الكذب ، ووضع الأخبار على شاعر معاصر له ... ، والخبر الثاني ، دال أيضاً - على أنه لا يبالي أن يكذب ... » (١٥)

وينتهي من ذلك الى رفض رواية دعبل ، وعدم الالتفات الى نسبته أو للشعر . ويتجلى - خلال هذا الأصل - اهتمامه بالترتيب التاريخي ، وتطبيقه له



باعتباره ركناً من أركان المنهج ، عندماتناول الثلاثة المعاصرين ، دعبل بن علي الشاعر وكتابه الشعراء ، وأبا تمام وكتابه « الحماسة »، والجاحظ وكتابه الحيوان ، يقول أبو فهر ، مظهراً هذا الترتيب : « ودعبل والجاحظ ، وأبو تمام ثلاثتهم متعاصرون وثلاثتهم ذكر القصيدة وونسبها في كتابه الى من نسبها إليه . »

أما الجاحظ ، فانه ألف كتاب « الحيوان » أو بدأ في تأليفه في حدود سنة ٢٢٠ هـ ، وهو في نحو الثمانين من عمره ، كما تدل عليها نصوص كتابه .

وأما أبو تمام فانه ألف « كتاب الحماسة » في نحو سنة ٢٢٠ هـ ، حين رجع من خراسان ، من عند عبد الله بن طاهر ، فقطعه الثلج فنزل على أبي الوفاء بن سلمة فأحضر له خزائن كتبه فألف منها كتب اختياراته الخمسة ، ومنها « الحماسة » و « الوحشيات » .

أما « دعبل » فانه ألف كتابه في الشعراء قبل ذلك بدهر ، لأنني وجدت أبا تمام في كتاب « الوحشيات » الذي ألفه من كتب خزائن آل سلمة سنة ٢٢٠ هـ يقول في مقدمة القصيدة رقم ٩١ : « ... ورواهما دعبل للعباس بن عبد المطلب » . وقال في موضع آخر « ... » ، ولا نعلم لدعبل كتاباً غير كتاب « الشعراء » فيوشك أن يكون من المقطوع به أن أبا تمام ، نقل هذا من كتاب « دعبل » ، وأنه كان موجوداً في خزائن آل سلمة سنة ٢٢٠ هـ ... فيكون « دعبل » قد ألف كتابه في الشعراء قبل هذا بدهر طويل لا يكاد يتجاوز سنة ٢١٠ هـ ، ودعبل يومئذ في نحو الستين من عمره ، وإذا كان ذلك ، فبعيداً جداً أن لا يكون الجاحظ قد وقف على كتاب « دعبل » ٢٣٠ هـ ، حين ألف كتاب « الحيوان » وقدمضى على تأليفه أكثر من عشرين سنة ، والجاحظ هو الجاحظ في التتبع والرواية والتقصي « (١٦) .

ويرى أن الجاحظ لأمر ما أسقط ما وجدته في كتاب « الشعراء » لدعبل ولم يبال به وكذلك فعل أبو تمام .

ثم يتابع النظر في باقي الروايات تجاه نسبة هذه القصيدة . فيذكر أن الجاحظ كان متردداً في نسبتها الى « تأبطشراً » ، وجاء بترده مبهماً ، فهو لم يعين شاعراً ينسبها إليه ، ولم يبين علة ترده ( رقم : ٢ ) .

ويرى أبو فهر أن الجاحظ كان محقاً في التردد ، إذ لو أن الشعر كان « لتأبط شراً » وكان المقتول خاله ، لردد ذلك في بعض شعره حزناً عليه ، ولجعله علة لكثرة غاراته المعروفة على هذيل ، فهذا وجه في التردد . ووجه آخر ، إنه من الصعب نسبتها إلى « تأبط شراً » ، لأن نسجها يخالف كل المخالفة ما وصل إلينا من شعره .

★ أما من نسبها إلى « الشنفرى » الجاهلي ، متردداً أو غير متردد ، فأقدمهم جميعاً « ابن دريد » ( رقم : ٣ ، ٩ ) ، ثم أبو الفرج الأصفهاني ( رقم : ٨ ) ثم البكري فإنه ليس لهذه النسبة ما يعضدها ، في أخبار هذيل وأشعارها ، ولا في الذي وصل إلينا من شعر الشنفرى وأخباره .

بالإضافة إلى ذلك بُعد هذه القصيدة عن بيان « الشنفرى » في قصائده التي انتهت إلينا على قلتها .

✎ وأما من نسبها إلى « الشنفرى » ، وجعله ابن أخت « تأبط شراً » ( رقم : ٧ ) ، فهذا باطل من وجوه ، أشدها : أن صحيح شعر « تأبط شراً » دال على أن « الشنفرى » مات قبله ، وأنه رثاه بقصيدة رواها أبو تمام في كتاب الوحشيات ( رقم : ٢٠٨ ) ، وأبو الفرج في الأغاني .

هذا ، على أننا لم نجد في كتاب أخرج قط : أن « الشنفرى » كان ابن أخت « تأبط شراً » ، وأول ما وجدناه عند « ابن بري » ، وهو متأخر جداً في القرن السادس الهجري ، ولم ينقله عن أحد وله ينسبه إلى سابق ، وهذه علة قاذحة في خبره هذا .

ثم تابعه عليه صاحب خزانة الأدب في القرن الحادي عشر . وإنما فعل ابن بري ذلك رداً على الجوهري ، حين نسب الشعر إلى « تأبط شراً » ( كما في رقم ١ ) .

✎ أما ما جاء في ( رقم : ٧ ) أيضاً من نسبة مثل هذا الخلط إلى « ابن دريد » ، في لسان العرب مادة ( خلل ) ، فهو تصرف معيب من صاحب لسان العرب ، لأنه نقل نص ابن دريد في الجمهرة ( ١ : ٦٩ ) ، وهو : « وروى البيت المنسوب إلى الشنفرى أو تأبط شراً » ، فكتب مكانه : « ابن أخت تأبط شراً ، فهذا شيء لا يعتد به ، ولم يبق بعد ذلك إلا نسبتها إلى مجهول هو « ابن أخت تأبط شراً »

يرثي خاله تأبط شراً الفهمي ، وكانت هذيل قتلته ، وأقدم من قاله هو « ابن عبد ربه » الأندلسي ( رقم : ٤ ) ( ١٧ ) .

وهكذا أخذ يتناول الرواة واحداً بعد الآخر ، ويناقش رأي كل واحد منهم ، وبعد أن وضع حقيقة كل رواية ، ونظر في صاحبها ، انتهى من تلك المحاورات الى رأي قاطع يطمئن اليه كل الاطمئنان يقول فيه : « وأنا أميل أشد الميل الى نسبة هذه القصيدة الى « ابن أخت تأبط شراً » سُمي أم لم يُسم ، كل الدلائل التي ذكرتها ترجح ذلك عندي ، فهي إذن قصيدة جاهلية خالصة » . ويرد رأي ابن قتيبة ، والقفطي ويفندهما ، ويقول : « فاجتهادات ابن قتيبة وتلفيق القفطي لا يعتد بهما ، فالقصيدة إذن عندي جاهلية محضة لا مطعن فيها » ( ١٨ ) .

وبعد . . فهذا منهج لطيف جداً في التحقيق والتتبع والتحري ، وهو نادر عند من استخدموا هذا المنهج ، فهو هنا يطيل النظر والتأمل ، ويتابع أحوال أحوال العلماء في تأليفهم وتأثرهم بسابقيهم ، وتأثيرهم في لاحقيهم ، وقد أوجزت عمله إيجازاً خشية الاطالة .

#### □ الحواشي :

- ١ - رسالة في الطريق الى ثقافتنا ، الغانجي ، ص : ٦ ، ٧ .
- ٢ - د. محمد فتوح أحمد ، شعر المتنبي قراءة أخرى ، ص ٤ دار المعارف سنة ١٩٨٣ بمصر .
- ٣ - المتنبي : ١
- ٤ - عباس بيومي ، غنائية الشعر العربي ، مجلة الثقافة ، ع : ٦١ - أكتوبر ١٩٧٨ - ، ص ٨٨ .
- ٥ - نشرت هذه الدراسة في مجلة المجلة في سبع مقالات ، بعنوان « نمط صعب ونمط مخيف » .
- ٦ - مجلة « المجلة » ع ١٤٨ ، سنة ١٩٦٩ ص ٨ .
- ٧ - د. شكري فيصل ، مناهج الدراسة الادبية ، دار العلم - بيروت الطبعة السادسة ١٩٨٦ ، ص ٧٧ ، ٧٧٨ .
- ٨ - مجلة ( المجلة ) ع ١٦١ مايو - ١٩٧٠ ص ٦ .
- ٩ - مجلة ( المجلة ) ع ١٦١ مايو - ١٩٧٠ ص ٦ .
- ١٠ - السابق ، ص ١٣ .
- ١١ - المجلة عدد ١٤٨ - ابريل ١٩٦٩ - ، ص ١٤ .
- ١٢ - السابق ، ص ٦ ، ٧ .
- ١٣ - السابق ، ص ١٠ .
- ١٤ - السابق ، ص ١١ ، ١٢ .
- ١٥ - السابق عدد : ١٥٠ - يونيه ١٩٦٩ - ص ٥ .
- ١٦ - « المجلة » عدد ١٥٠ ١٩٦٩ م ، ص ٤ ، ٥ .
- ١٧ - السابق ، ع ١٤٨ ، ص ١٢ .
- ١٨ - السابق ، ص ١٣ ، ١٤ .